لدى ترؤسه اجتماعاً مشتركاً للجنة العامة للمؤتمر الشعبي ومجلس الوزراء.. نائب الرئيس:

صحة الرئيس وكافة قيادات الدولة تتقدم نحو الأفضل وفي تحسن كبير

ندعو إلى تفعيل القوانين ومعاقبة من يعرقل إيصال مواد النفط والغاز

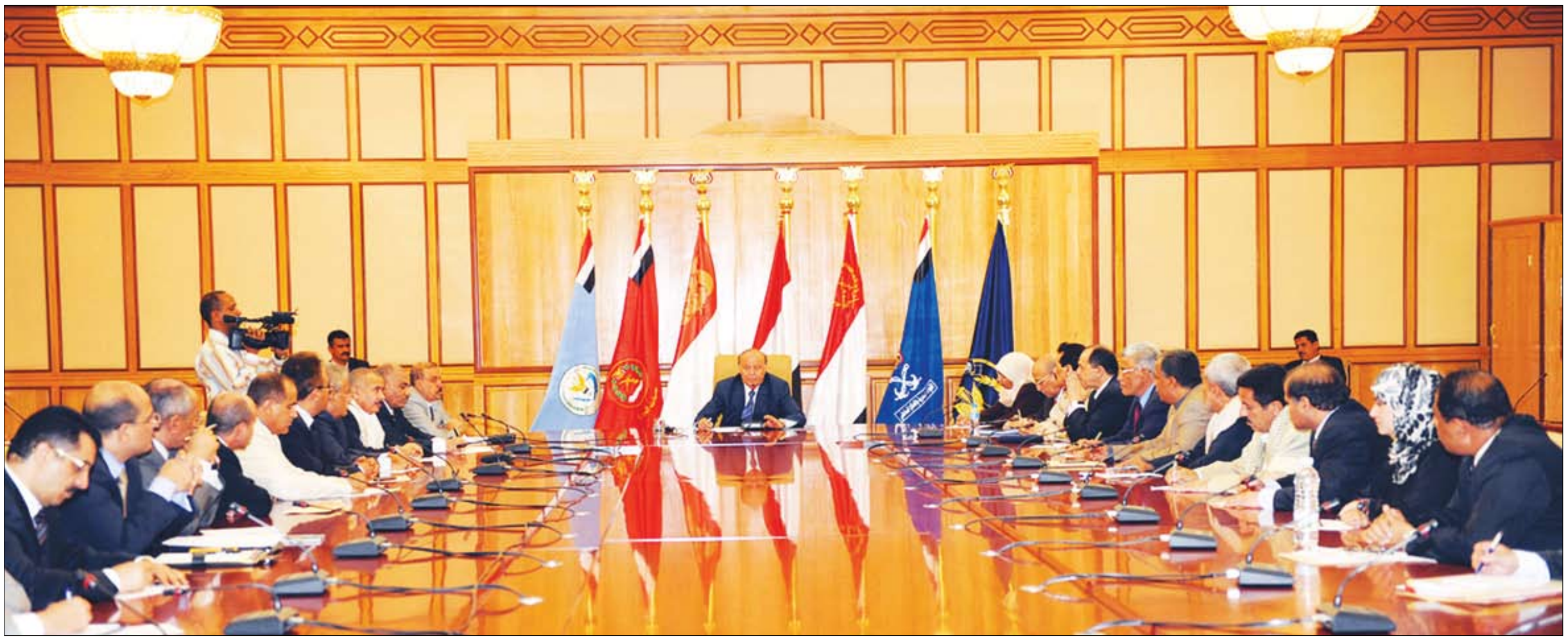

القوات المسلحة سجلت مواقف بطولية في مواجهة الإرهابيين بأبين

الجميع مطالبون اليوم بالوقوف أمام مسؤولياتهم الإنسانية والأخلاقية تجاه ما يعانيه المجتمع

صنعاء/ سبأ:

رأس الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الشعبي العام الأمين العام للمؤتمر قبل ظهر أمس اجتماعا مشتركاً للجنة العامة ومجلس الوزراء والأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام .

وفي بداية الاجتماع تحدث الأخ نائب رئيس الجمهورية مطمئناً الحاضرين على الحالة الصحية الإيجابية لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وكافة الإخوة رؤساء مجالس الهيئات الدستورية والمسؤولين الذين أصيبوا في الاعتداء الإجرامي الغادر على فخامته في مسجد النهدين بدار الرئاسة، موضحاً أن صحتهم جميعاً تتقدم نحو الأفضل وفي تحسن كبير، داعياً الله سبحانه وتعالى أن يمن عليهم بالعافية والشفاء العاجل إنه سميع مجيب، مؤكداً الأهمية الكبيرة التي يتصف بها هذا الاجتماع سواءً في الظروف التي تمر بها بلادنا أو المواضيع والقضايا الأساسية الأمنية والسياسية والمعيشية التي سوف يناقشها الاجتماع وتتطلب اتخاذ قرارات واضحة ودقيقة بشأنها.

وقال: إننا نحمد الله ونشكره بأن شعبنا اليمني أثبت اقتداره العظيم في الثبات على المواقف والمبادئ والصمود والتماسك جراء جريمة الاعتداء الغادر التي استهدفت فخامة الاخ رئيس الجمهورية وكبار مسؤولي الدولة وأرادت الانزلاق بالوطن اليمني الواحد إلى هاوية الاحتراب وأتون الفتنة والتمزق ولكنها فشلت وأثبتت الأيام تنامي تلكم القدرة الكبيرة في خندق الاصطفاف الوطني الكبير التي تعبر عنها كل يوم الجماهير اليمنية بكافة فئاتها وفي كافة المحافظات في التعبير عن مشاعر الوفاء والولاء للوطن ولقيادته السياسية العليا وللشرعية الدستورية ولدعم مؤسسات الدولة والوقوف مع القوات المسلحة والأمن في التصدي لكل المخاطر والتحديات.

وتناول الأخ نائب رئيس الجمهورية في حديثه جملة اللقاءات والاتصالات والمشاورات على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، مبيناً طبيعة اللقاءات التي تمت مع أحزاب (اللقاء المشترك) ومختلف أطياف المعارضة بما في ذلك نخبة من الشباب المعتصمين.

ووضع الأخ عبدربه منصور هادي الجميع في صورة كل الإجراءات والتدابير بما في ذلك تشكيل لجنة وقف إطلاق النار وإخراج المسلحين من العاصمة وتهدئة المواقف والاحتقانات التي لا ينجم عنها إلا روح الانتقام.

وأشار الأخ نائب الرئيس إلى أن القوات المسلحة والأمن قادرة على السيطرة بصورة كاملة إلا أنه من الحكمة العمل على صون الدماء اليمنية وتجنب ما يؤثر على الوطن اليوم أو غداً والعمل هو من أجل المستقبل واستعادة ثقة المواطنين.

ونبه الأخ نائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي إلى أنه من غير المقبول أن تنظر الدولة والحكومة إلى معاناة الناس في أزمات المشتقات النفطية والغاز ومختلف احتياجات الناس دون اتخاذ قرارات حازمة، داعياً في هذا الصدد كل الجهات المسؤولة والمعنية إلى تفعيل القوانين التي توجب الضبط والمساءلة ومعاقبة كل من يخل بالنظم ويعمل على عرقلة إيصال المواد النفطية والغازية وكذا معاقبة كل من يعتدون على المنشآت الكهربائية بدون وازع إنساني أو إدراك لما يقومون به من عمل إجرامي.

وأكد الأخ نائب رئيس الجمهورية أن الجميع اليوم في الدولة والحكومة والمجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية والاعتبارية والمشايخ والأعيان مطالبون بالوقوف أمام ضمائرهم الوطنية ومسئولياتهم الإنسانية والأخلاقية تجاه ما يعانيه المجتمع.

وشدد الأخ نائب رئيس الجمهورية على أهمية استنهاض الهمم ورص الصفوف والاستشعار بالمسئولية الوطنية في هذه الظروف الراهنة.. مشيراً إلى أن الجميع في المحك وسيسجل التاريخ تلك المواقف بلحظاتها وطبيعتها كلاً بما يستحق سلباً أو إيجاباً.

وفي ختام حديثه أوضح الأخ نائب رئيس الجمهورية أن قواتنا المسلحة والأمن قد سجلت مواقف بطولية رائعة في مواجهتها لمجاميع الإرهابيين من تنظيم (القاعدة) الذين حاولوا الاصطياد في المياه العكرة واختيار مدينة زنجبار عاصمة لأفكارهم وأعمالهم الإرهابية إلا أن قواتنا المسلحة والأمن كانت لهم بالمرصاد.. وقد لقنتهم درساً قاسياً سوف لن ينسوه حيث تم قتل مجاميع كبيرة منهم وأسر مجاميع أخرى.

وقال الأخ نائب الرئيس: إن هؤلاء الإرهابيين القتلة وبعد شعورهم بمرارة الهزيمة فروا إلى الحوطة عاصمة محافظة لحج وجابهتهم القوات المسلحة والأمن وحولت مباغتتهم إلى هزيمة أخرى أشد مرارة، وقال «باسمكم أحيي كل الذين يعملون بكل التفاني والإخلاص والبذل ونكران الذات داخل الدولة وفي المجتمع من أجل الحفاظ على كل المكاسب والمنجزات وصيانتها والحيلولة دون تدهور الأوضاع والسعي نحو مزيد من الانفراج الشامل وتحقيق ما تم الاتفاق عليه بالنسبة للنقاط الأربع المعلنة في حينه».

وكان في صدارة المواضيع التي تمت مناقشتها الجهود التي تبذل لتوفير المشتقات النفطية وحل مشكلة الكهرباء والمياه وما تتعرض له المنظومة الكهربائية من عمليات تخريب واعتداء وتعطيل من قبل العناصر المعادية للشعب والوطن للأبراج الكهربائية في محافظة مأرب والسبل الكفيلة بحمايتها واقتراح الحلول الكفيلة بمعالجة كل المشاكل والاختلالات الأمنية التي تقوم بها العناصر المسلحة الخارجة على النظام والقانون.

وفي هذا الصدد استمع المجلس إلى عدد من التقارير المقدمة من الوزراء أمير العيدروس وزير النفط والمعادن، والأخ عوض السقطري وزير الكهرباء، والأخ هشام شرف وزير الصناعة والتجارة، والأخ نعمان الصهيبي وزير المالية، والأخ أحمد الكحلاني وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى، والأخ اللواء الركن محمد ناصر أحمد علي وزير الدفاع والأخ اللواء الركن مطهر رشاد المصري وزير الداخلية، وحيا المجلس بكل التقدير والإكبار الأعمال البطولية التي تحققها كل يوم القوات المسلحة والأمن في المواجهات البطولية والعمليات العسكرية التي يجري تنفيذها حسب خطة المواجهة الشاملة للأعمال الإرهابية الخطيرة التي ينفذها تنظيم (القاعدة) وبخاصة في محافظة أبين ولحج.. حيث يواصل أبطال القوات المسلحة والأمن ضرب أوكار وجيوب العناصر الإرهابية من تنظيم (القاعدة) في المحافظتين وألحقوا بهم خسائر فادحة.

وأكد الاجتماع أهمية مواصلة أبطال القوات المسلحة والأمن أداء المهام الموكلة إليهم بالتعاون مع المواطنين الشرفاء من أبناء المحافظتين في عملية تمشيط المواقع والمناطق التي تتمترس فيها تلك العناصر واجتثاثها وتخليص محافظة أبين ولحج والوطن عموماً من شرورها وأعمالها الإجرامية.

وأدان الاجتماع كل الأعمال الإجرامية التي تتم وفق مخطط تخريبي مفضوح ضد الشعب اليمني وأمنه واستقراره ومعيشته وتوفير الخدمات العامة من خلال الاعتداءات المتكررة على خطوط الكهرباء باصطناع أزمة المواد الأساسية في البلاد وبخاصة في مواد الديزل والغاز والبترول بهدف الإضرار بالمواطنين وبالاقتصاد الوطني وإرباك الحياة العامة والخاصة ومفاقمة معاناة المواطنين في عداء سافر لحياتهم واستهداف معيشتهم بعد أن فشلت دعواتهم للإضراب والعصيان المدني.

وقد جرى في اللقاء نقاشات مستفيضة حول كافة القضايا والمواضيع المدرجة في جدول أعمال الاجتماع وفي مقدمتها أزمة المشتقات النفطية والغاز والكهرباء والمواد الغذائية وأوضاع النازحين في محافظتي لحج وأبين جراء المعارك مع العناصر الإرهابية من تنظيم (القاعدة).

ووجه الاجتماع الجهات المختصة بالسماح للمصانع الإنتاجية والمعامل والمستشفيات باستيراد المشتقات النفطية ووضع الآلية المناسبة لذلك بما يمنع عمليات التهريب والتلاعب بالمشتقات النفطية المدعومة وكذلك أقر الاجتماع اتخاذ العقاب الصارم على كل المعتدين المخربين لخطوط الكهرباء وبما يمنع هذه العناصر من تكرار ارتكاب هذا العدوان والردع الكامل والقانوني لكل من تسول نفسه المساس بحياة وأمن المواطنين والاعتداء على المصالح العامة وعلى منشآت ومصالح الشعب.

و قدر الاجتماع الجهود التي يتم بذلها من قبل كافة المسئولين في كافة المواقع القيادية والتنفيذية والسلطات المركزية والمحلية لكل ما بذلوه من جهود طيبة خلال هذه الأزمة الراهنة..

ووجه الاجتماع الحكومة بسرعة اعتماد مبلغ (مائة مليون ريال) لمواجهة الاحتياجات الأساسية الماسة والعاجلة للإخوة المتضررين النازحين من محافظتي أبين ولحج.. وتبني حملات إسعافية عاجلة بكافة المواد المطلوبة لتغذيتهم وإسكانهم ومعالجتهم وتقديم كل سبل الرعاية والعناية بهم.

وشكل الاجتماع لجنة من بعض أعضاء اللجنة العامة والهيئة الوزارية للمؤتمر الشعبي العام لتقوم بالدراسة الدقيقة والتقويم لكل ما تضمنته التقارير المعروضة على الاجتماع وألزمها بتقديم مقترحات محددة للمعالجات التي يجب اتخاذها أولاً بأول في صورة مشاريع قرارات وتوجيهات تصدر عن نائب رئيس الجمهورية.. وبخاصة بالنسبة للاحتياجات الأساسية للمجتمع ولحل كافة المشكلات القائمة..

وقد عبر الجميع عن التقدير البالغ والعالي لمواقف الأخ المناضل الفريق/ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية.. ولكل ما أبداه ويبديه من حكمة التوجيه والقيادة المقتدرة في أداء المسئولية الكبيرة التي يتحملها في الظرف الراهن والعصيب الذي واجهته اليمن وخصوصاً بعد الاعتداء الإرهابي والغادر على فخامة الأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح وعلى كبار مسئولي الدولة والحكومة.. وأكد بالفعل والممارسة ما يحفل به سجله الوطني من صفات الإخلاص والوفاء والوطنية الصادقة والعمل من أجل الوحدة والديمقراطية والنهوض الوطني إلى جانب أخيه فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باني الوطن اليمني الحديث وطن الوحدة والحرية والديمقراطية.

وأكد الاجتماع الوقوف إلى جانبهما صفاً واحداً قادراً على تجاوز هذه الأزمة الراهنة والوصول باليمن الجديد إلى بر الأمان.

مناقشة التجهيزات النهائية لامتحانات شهادتي المرحلتين الأساسية والثانوية بعدد من محافظات الجمهورية

محافظات / وداد شبيلي/ احمد الكنفاني /المكلا/ المهرة/سبأ:

تصوير/ نبيل عروية:

أكد الأخ عبدالكريم شائف الأمين العام للمجلس المحلي في محافظة عدن ضرورة توفير الأجواء المناسبة للطلاب لأداء امتحاناتهم في أوضاع مستقرة وآمنة.

جرى ذلك لدى ترؤسه اجتماعاً موسعاً أمس لمديري عموم المديريات ومديري التربية شدد خلاله على أهمية تضافر وتكاتف جهود السلطة المحلية في محافظة عدن ومديرياتها والقيادات الأمنية بالمحافظة وتعاون أولياء أمور الطلاب لتوفير الأجواء المناسبة التي تمكن الطلاب من أداء امتحاناتهم في المرحلتين الأساسية والثانوية العامة.

وفي الاجتماع الذي حضره الأخ أحمد الضلاعي وكيل محافظة عدن والعميد الركن غازي أحمد علي مدير أمن محافظة عدن تم مناقشة التحضيرات والاستعدادات للامتحانات وتحديد المراكز التي ستجرى فيها الموزعة على جميع مديريات محافظة عدن وكذا إيجاد بدائل للنازحين من محافظة أبين الذين تم توزيعهم على المدارس.

وخلال الاجتماع أوضح الدكتور عبدالله النهاري مدير عام مكتب التربية والتعليم في عدن أنه تقرر البدء في امتحانات المرحلة الأساسية في الخامس والعشرين من شهر يونيو الجاري وامتحانات الثانوية العامة في (26) من الشهر نفسه.

وأشار إلى أن عدد الطلاب الذين سيمتحنون هذا العام في المرحلة الأساسية بلغ حوالي 11 ألفاً و 717 طالباً وطالبة موزعين على 65 مركزاً امتحانياً، فيما يتقدم لامتحانات الثانوية العامة حوالي 9103 طلاب وطالبات منهم 4 آلاف و 929 في القسم العلمي و 4 آلاف و 174 في القسم الأدبي وسيتوزعون على 33 مركزاً امتحانياً في مختلف المديريات.

ودعا الدكتور النهاري أولياء أمور الطلاب إلى تهيئة الظروف المناسبة لإجراء الامتحانات وأن يحثوا أبناءهم على ضرورة الالتزام بأدائها.

كما ناقش اللقاء التشاوري الموسع للقيادات المحلية والتربوية والأمنية في محافظة الحديدة برئاسة المحافظ أكرم عبدالله عطية أمس الترتيبات النهائية لامتحانات شهادتي المرحلتين الأساسية والثانوية التي ستبدأ السبت القادم 25 يونيو في عموم المحافظات والاستعدادات والإجراءات المتخذة من قبل الجهات المختصة لإنجاحها حسب ماهو مخطط لها وتوفير الأجواء الملائمة للطلاب والطالبات لأدائها في مختلف المراكز الامتحانية على مستوى (26) مديرية من مدي ريات المحافظة.

واستعرض اللقاء الاحتياجات والمعوقات الماثلة أمامها واستمع إلى تقرير مجمل حول الاستعدادات التي تمت في جميع المراكز الامتحانية في مختلف المديريات وأعداد المتقدمين للامتحانات.

وأوضح مدير عام مكتب التربية والتعليم في المحافظة الدكتور علي بهلول علي أن إجمالي المتقدمين للامتحانات (38) ألفاً و (202) طالب وطالبة في المرحلتين الأساسية والثانوية من بينهم (13) ألفاً و(967) طالباً وطالبة في المرحلة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي يتوزعون على (88) مركزاً امتحانياً إلى جانب (124) ألفاً و(235) طالباً وطالبة في المرحلة الأساسية يتوزعون على (259) مركزاً امتحانياً.

وخلال اللقاء شدد المحافظ عطية على ضرورة الإعداد والتحضير الجيد لسير الامتحانات وتضافر جهود قادة الوحدات الإدارية مع القائمين على الامتحانات بما من شأنه تعزيز ضمانات نجاح العملية الامتحانية في مختلف المراكز بالمديريات.

الى ذلك عقد في محافظة حضرموت أمس اجتماع موسع برئاسة المحافظ خالد سعيد الديني، ضم أعضاء الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بالمحافظة ومدراء عموم مديريات ساحل حضرموت وقيادة مكتب وزارة التربية والتعليم بالمحافظة والمديريات.

ووقف الاجتماع الذي حضره وكيل المحافظة لشئون مديريات الساحل عوض عبدالله حاتم ومدير عام أمن حضرموت العميد عمر أحمد بامشموس وعدد آخر من المسؤولين، أمام الاستعدادات والتجهيزات النهائية التي أجراها مكتب وزارة التربية والتعليم بالمحافظة لتسيير الامتحانات النهائية لشهادتي المرحلتين الأساسية والثانوية بالمحافظة للعام الدراسي 2010 - 2011م.

واستعرض الاجتماع تقارير موجزة من الإدارات التربوية في مختلف مديريات الساحل حول الترتيبات والتجهيزات التي تمت في جميع المراكز الامتحانية وتأمين نقل الوثائق الخاصة بالامتحانات والطلاب في المناطق النائية.. بالإضافة إلى توفير الحماية الأمنية التي تضمن إجراء هذه الامتحانات في أجواء هادئة ومستقرة وتأمين انتظام وصول خدمات الكهرباء لمختلف المراكز الامتحانية وتوفير كميات المحروقات المطلوبة للجان المختصة بما يسهل حركة انتقالها إلى مختلف المناطق والمديريات .

وفي الاجتماع أكد محافظ حضرموت أهمية تكاتف الجهود باتجاه إنجاح العملية الامتحانية وتهيئة المناخات المناسبة وتوظيف الإمكانيات المتاحة لإجراء الامتحانات بصورة ايجابية وفي أجواء هادئة مشيداً بمستوى الإعداد والتحضير الجيدين والجهود التي بذلت من قبل قيادة مكتب وزارة التربية والتعليم والإدارات التربوية في المديريات وإنجازها كافة الاستعدادات والتجهيزات الفنية والإجرائية التي تضمن نجاح العملية الامتحانية بالمحافظة.

وشدد المحافظ على ضرورة إشراك المجالس المحلية في المديريات ومجالس الآباء في تأمين وتهيئة الأجواء المناسبة لسير الامتحانات وبما يسهم في تحقيق النجاحات المنشودة.

تجدر الإشارة إلى أن إجمالي المتقدمين لامتحانات شهادة التعليم الأساسي في مديريات ساحل حضرموت للعام الدراسي 2010 - 2011 المقرر أن تبدأ يوم السبت القادم بلغ 9 آلاف و385 طالباً وطالبة يتوزعون على 94 مركزاً امتحانياً، فيما يجلس لأداء الامتحانات النهائية في شهادة التعليم الثانوي في مديريات ساحل حضرموت المقرر أن تبدأ يوم الأحد القادم نحو 6 آلاف و874 طالباً وطالبة يتوزعون على 38 مركزاً امتحانياً منهم ألفان وتسعمائة واثنان في القسم الأدبي وثلاثة آلاف وتسعمائة واثنان وسبعون في القسم العلمي.

في السياق ذاته ناقش اجتماع بمحافظة المهرة برئاسة المحافظ علي محمد خودم الترتيبات لعملية امتحانات الشهادتين الأساسية والثانوية وتوفير المناخات الملائمة لإنجاحها.

وخلال الاجتماع الذي ضم أمين عام المجلس المحلي للمحافظة سالم عبدالله نيمر ومدراء عموم المديريات ومدراء مكاتب التربية والتعليم بالمديريات، شدد المحافظ على ضرورة تضافر الجهود لإنجاح عملية الامتحانات لهاتين الشهادتين.

ووجه خودم مدراء عموم المديريات بضرورة تسهيل ومعالجة كافة الإشكاليات التي قد تواجه سير عملية الامتحانات والتواصل المستمر مع مدراء مكاتب التربية في المديريات لإنجاح الامتحانات.

وفي الاجتماع الذي حضره الوكيل المساعد للمحافظة حسين علي المسعدي أوضح مدير مكتب التربية والتعليم بالمحافظة سمير مبخوت هراش أن الترتيبات تسير وفق ما خطط لها، مؤكدا أنه تم تهيئة المراكز الامتحانية وتجهيزها البالغ عددها 14 مركزاً امتحانياً في مديريات المحافظة للشهادة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي و14 مراكز امتحانياً للشهادة الأساسية.

من جانب آخر ناقش محافظ المهرة مع مدراء عموم المديريات ومدير عام مكتب الصناعة والتجارة ومدير عام شركة النفط بالمحافظة سبل ترشيد توزيع المخزون النفطي الخاص بالمحافظة من مادتي الديزل والبترول على المديريات ومراقبة توزيعه وبيعه في المحطات.

وشكل الاجتماع لجنة لوضع آلية لصرف وتوزيع المخزون النفطي من هاتين المادتين برئاسة أمين عام المجلس المحلي وعضوية مدير عام شركة النفط ومدير عام مكتب الصناعة والتجارة بالمحافظة ورفعها إلى المحافظ لتعميمها على المديريات للعمل بها.

وأكد المحافظ خودم أن هذا الإجراء يأتي تحسبا لتجنيب المحافظة أي مشاكل أو اختناقات قد تحدث في هاتين المادتين مستقبلا، مؤكدا ضرورة أداء الجهات المعنية لدورها في مراقبة عملية التوزيع والبيع وضبط المخالفين.